والخصائص الثانوية للسيطرة الكولونيالية من شأنه أن يطمس جوهر القوانين الملازمة للنظام الكولونيالي العالمي، ويمكن أن يصلح «أساساً» لأيديولوجية عنصرية شوفينية جديدة، كما أنه محبط للنضال من أجل إنجاز التحرر والاستقلال الاقتصادي الجذري، وخاصة حين يركز على أن الفلاحين (وليس البروليتاريا «المفسدة» و «المشوهة») هي القوة الثورية الحقيقية في بلدان العالم المتخلف، لكونهم ظلوا خارج العلاقات الرأسمالية التي خلقها الأجانب أو على هامشها. غير أن نقد الكولونيالية لا يمكن أن يكون علمياً وثورياً إذا اقتصر على السمات السلبية للنظام الكولونيالي وحدها. «فتقييم الظاهرات التاريخية ينبغي أن يتم تاريخياً... وبتقييم عقلاني»، أي ينبغي أن ننظر إلى الخواص السلبية والإيجابية — بما هي عليه في الواقع — «بوصفها الناتج الموضوعي للرأسمالية» في الغرب؛ وذلك في إطار تحليل مجمل الحركة الشاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالكولونيالية تجسيد خاص من تقسيم العمل العالمي، أدت إلى ولادة الرأسمالية ضمن حدود معينة، في البلدان التابعة وفي اطار علاقات التبعية ومما جعل البلدان المتخلفة تتأثر بالتغييرات التي طرأت وستطرأ على تقسيم العمل الرأسمالي العالمي. فالتطور الصناعي وما أحرزته الثورة العلمية للتكنولوجيا من تقدم، وانبثاق رأسمالية الدولة الاحتكارية وتطورها في أغلب البلدان الرأسمالية المتطورة (وتشجيعها لاستثمارات رأس المال الفردي في النطاق الوطني وضمانها)، وانتقال قيادة الاقتصاد الرأسمالي العالمي من بريطانيا (وهي مستورد تقليدي للمواد الخام) إلى الولايات المتحدة (كبلد غني بمصادر المواد الخام وله زراعة متطورة وسوق داخلية واسعة) بعد الحرب العالمية الثانية، هذا التغير أتاح للبلدان الرأسمالية المتطورة «التخفيف من احتكارها للصناعات التحويلية» والتكنولوجيا (إلى حد ما)، مما أدى إلى حدوث تطور صناعي محدود عند البلدان المتخلفة، وهو تطور لا يضر بمصالح نظام التبعية الكولونيالي.

لذا، فإن البلدان النامية لا تعاني من واقع كونها تابعة لنمط خاص من التقسيم العالمي للعمل فحسب، بل «وتعاني، أيضاً، من المشاكل التي تمسك بخناق هذا التقسيم للعمل»، وتبعاً للتغييرات التي تطرأ عليه. وما دامت لم تتحرر بشكل جذري، من علاقات التبعية للامبريالية. **أما المحاولات النظرية الاستعمارية والأيديولوجية البرجوازية التي تسعى إلى تمويه طابع الصراع الرئيسي في عصرنا الراهن**، باعتباره الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، فتسعى إلى استبداله بطرح «مغلوط» يدعي وجود تناقض بين دول «الشمال» ودول «الجنوب»، أو ما يطلق عليه البلدان الغنية (الصناعية) والبلدان الفقيرة (المتخلفة). والمعنى الخفي لهذه التخريجة المشوهة هو تصوير الدول الاشتراكية التي لا علاقة لها بسياسة النهب والهيمنة الامبريالية على أنها «أمم غنية» ومسؤولة مع الدول الامبريالية عن شقاء وفقر «العالم الثالث». والمقصود من هذا التزوير طبعاً، نزع قسم من وزر الامبريالية ومسؤوليتها عن الوضع الراهن في البلدان النامية. ويستهدف هذا التزوير، أيضاً إخماد لهيب النضال الوطني التحرري، وتوجيه سخط شعوب «العالم الثالث» ضد «الأمم الغنية» بوجه عام وليس ضد المسؤول الحقيقي عن جميع مصائبها، أي الامبريالية.

ويتجاوب مبدأ «البلدان الغنية والفقيرة» مع الأهداف السياسية لمختلف فئات